دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التربية الممتدة بالجامعة وعلاقتها بقضية البطالة والتنمية
المصدر:	مجلة كلية التربية بأسيوط -مصر
المؤلف الرئيسي:	حسن، عواطف محمد
مؤلفين آخرين:	حسانين، أحمد جمعة(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع 9 , مج 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1993
الشهر:	يونيو
الصفحات:	751 - 777
رقم MD:	3723
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	ACI, EduSearch
مواضيع:	البطالة، البحوث التربوية، التعليم والتنمية، التعليم العالي، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية الثقافية، النظم التعليمية، القبول والتسجيل، التخطيط التربوي، التربية الممتدة، مخرجات التعليم
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/3723

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

كلية التربية بأسيوط

التربية الممتدة بالجامعة وعلاقتها بقضية البطالة والتنمية

اعداد

د. عواطف محمد حسن
مدرس أصول التربية
بكلية التربيه ـ جامعة أسيوط

د. أحمد جمعة حسانين
مدرس أصول التربية
بكلية التربية ـ جامعة أسيوط

مقدمة :

يرتبط التعليم ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تشير كثير من الأبحاث الى أن التنمية الاقتصادية لاتقتصر على المقومات الطبيعية ورأس المال المستثمر فقط ، ولكن تشمل بجانب هذين العنصرين عنصرا آخر - لايقل فى الأهمية أو الفعالية - وهو عنصر القوى العاملة التى تشارك فى ضوء امكانيات وظروف المجتمع فى تحقيق التنمية المرغوبة ، ويمكن القول - أيضا - أن النظام الاقتصادى ومايتصل به من تنمية اقتصادية يعد مكملا للتنمية الاجتماعية ، بما تحويه من تنمية الموارد البشرية.(١)

ومن هذا المنطلق فان التعليم يجب أن يعد الفرد القادر على تغيير بيئته الاجتماعية والتأثير فيها ، كما يؤثر فى البيئة الطبيعية ويغيرها بمقدار ماحصل عليه من علوم ومعارف ، ومن هنا فالتعليم مطالب بالقيام ببعض الوظائف الاقتصادية بجانب الوظائف الاجتماعية ، ومن ثم ينبغى أن يكون التخطيط لاعداد الانسان نقطة البدء فى التنمية الشاملة للمجتمع(٢) .

لذلك فانه من الضرورى العمل بكل الوسائل على ايجاد قوى بشرية كافية لتنفيذ خطط التنمية سواء أكان ذلك من حيث الصناع المهرة ، أو المستويات العالية من الفنيين والاداريين الأكفاء ، ولن يتحقق ذلك الابايجاد نظام تربوى متكامل من التعليم والتدريب على جميع المستويات ، وفى جميع المجالات المطلوبة للتنمية .

ومن هنا فانه يمكن القول أن التربية هى المدخل الحقيقى للتنمية - اذا أحسن تخطيطها وتنفيذها وتقويمها - لأن الانسان هو محرك التغيير ، ومخطط ومنفذ التنمية ، اذ به ستكون التنمية ، ومن أجله كانت وتكون التنمية ، ومن هنا كانت العلاقة بين التربية والتنمية .

وتؤكد هذه الدراسة على أن عملية التنمية عملية متكاملة ، وذات جوانب متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية ، وان اهمال أى منها يؤدى الى وجود فجوة بينهما ويعوق التنمية الشاملة للمجتمع ، ولتحقيق التوازن والتكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يجب التركيز على تنمية الانسان باعتباره محور عمليات التنمية ، والاهتمام بالانسان لايعنى أنه العنصر الوحيد فى التنمية الشاملة ، بل هو نقطة البداية التى يستثمر بواسطتها جميع الامكانيات المادية لخدمة التنمية الاقتصادية ، وبذلك تتحقق التنمية الاجتماعية ويحدث التكامل .

---

(١) سعيد اسماعيل وزينب حسن : دراسات فى اجتماعيات التربية . القاهرة ،دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ ، ص ٧٥ .

(٢) عبدالله السيد عبدالجواد : الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للتربية والتخطيط لانجاحها . مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الجامعى ، ١٩٨٨ ،ص ١١

ولتحقيق التنمية الشاملة - أيضا - يتطلب ذلك المرونة فى النظم التعليمية لكى تتكيف مع مطالب تنمية البيئات المحلية ، مما يتيح فرصا تعليمية متكافئة للجميع فقراء وأغنياء ، وتنوع الفرص التعليمية بما يتناسب مع قدرات واستعدادات الطلاب داخل المؤسسات التربوية ، كما تتكيف برامجه ووسائله بما يتفق وتحقيق الأهداف القومية التى تساير الاتجاهات العالمية المعاصرة فى ضوء الواقع الاجتماعى والاقتصادى(١) .

مما سبق يتضح أن تنمية المجتمع وحسن استغلال موارده الطبيعية المتاحة ، يتطلب امداد القوى العاملة بأحدث العلوم والتطبيقات التكنولوجية وتطبيق الأساليب المبتكرة فى زيادة الانتاج ، وربط ذلك مع فلسفة وحاجات المجتمع حتى يحدث الربط والتكامل بينهما ، وتكون مخرجات التعليم مواكبة مع مدخلاته حتى لايحدث اختلال بينها(٢) .

فالى أى مدى تحقق الجامعة هذه المواصفات فى خريجيها ؟؟ وهل هناك توازن بين مخرجات التعليم الجامعى ومدخلاته ؟

أهمية الدراسة :

ان المشكلة التى تواجه المجتمعات النامية الآن هى اعداد القوى العاملة للقيام بادوارهم الوظيفية المستقبلية على اكمل وجه ، حيث أن هناك خللا واضحا أدى الى تفاقم العديد من المشكلات ومن أهمها مشكلة البطالة ، لذلك يجب على التربية أن تواجه هذه المشكلة باجراء التعديلات المناسبة بهدف اصلاح نظمها التعليمية بما يتناسب مع ميول وقدرات واستعدادات المتعلمين من جهة ، وحاجات المجتمع ومتطلباته من جهة أخرى .

لذلك أصبحت الحاجة ملحة للتخطيط للتعليم وربط العمل بالانتاج ، ولتحقيق ذلك يجب أن يهتم المخطط التربوى بالكشف عن الميول والربط بين هذه الميول والبرامج التعليمية فى جميع المستويات التعليمية بصفة عامة ، والجامعى بصفة خاصة ، بالاضافة الى دراسة سوق العمالة ، وتحديد مدى الاحتياج الحقيقى للوظائف الخدمية والانتاجية ، وتحديد مستوى المهارة والاعداد الاكاديمى للخريجين(٣) ، وبذلك

(١) أمينة أحمد حسن : التعليم الفنى للبنات فى مصر - نشأته وتطوره واحتمالاته المستقبلية ، رسالة ماجستير مقدمة لكلية البنات ، جامعة عين شمس ١٩٧٦ ، ص ٢٧٢ .

(٢) على فهمى العنتيل : مشاكل التنمية فى العالم العربى - القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠ ، ٢١ .

(٣) على على عبدربه : أزمة التعليم الجامعى وهيكل سوق العمالة فى مصر ، رابطة التربية الحديثة ، المجلد الرابع - الجزء ١٥ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

يرتبط التعليم بالعمل ومتطلبات واحتياجات المجتمع من القوى العاملة المدربة وبالكفاءة المطلوبة .

ولكن من الواضح أن التعليم فى مصر أصبح الآن غير مرتبط بهيكل سوق العمل ، مما أحدث حالة من الاختلال وعدم الاتزان ، أدى الى علاقات مختلفة بين ماينتجه النظام التعليمى من عمالة متعلمة وبين الطلب الاقتصادى لحجم فرص العمل التى تتطلبها معدلات التنمية فى المناشط الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذى يؤدى بالتعليم الى أزمة فى علاقاته بهيكل سوق العمالة والتنمية ، وهذا يفرض بالضرورة أمرين رئيسيين أحدهما دراسة موضوعية لفلسفة التعليم فى مصر ، والثانى اعادة تأهيل وتدريب الخريجين بما تتطلبه احتياجات المجتمع من تخصصات ومهن مختلفة وهذا هو الدور الرئيسى للجامعة خلال الفترة القادمة ، تحقيقا لمبدأ التربية الممتدة .

مشكلة الدراسة :

ان التعليم فى الدول النامية - نتيجة الاتجاهات السياسية والاجتماعية - يعانى من البعد الشاسع بين أهدافه وأداءه العملى ، فالتطبيقات العملية متخلفة بالمقارنة بالدراسة النظرية ، مما يؤدى الى اضعاف المساهمة التربوية فى عملية التنمية (١) ، والضمان الوحيد - ومن وجهة نظر هذه الدارسة - لاستمرارية التنمية فى المجتمع هو تحديد ماتحتاجه خطة التنمية من القوى العاملة المؤهلة تأهيلا تعليميا ، موزعة على مختلف التخصصات المهنية ، وتقوم المؤسسات التربوية بصفة عامة ، والجامعية بصفة خاصة بصقل قدرات واستعدادات الطلاب واعدادهم اكاديميا وتطبيقيا ، بما يؤهلهم للاضطلاع بدورهم فى تنمية المجتمع .

ان وجود هذا الخلل فى مخرجات التعليم ومدخلاته ، قد أدى الى مشكلة البطالة بين الخريجين بشكل ملحوظ فى المجتمع المصرى ، حيث أصبحت الجامعات والمعاهد العليا تخرج أعدادا كبيرة ، وتلك خطورة تؤثر سلبا على الفرد والمجتمع ، اذ تؤدى هذه البطالة الى مشكلات جانبية أخرى ، مثل ارتفاع سن اعالة الفرد على أسرته ومجتمعه ، وارتفاع نسبة الاعالة ، وانخفاض معدلات الانتاج ، وانخفاض متوسط دخل الفرد ، فضلا عن الضغوط النفسية والاجتماعية ومايرتبط بها من زيادة معدلات الانحراف والجريمة ، وغير ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية .

ان هذه المشكلة الآن تتمثل فى أمرين هامين : أولهما الاختلالات الخارجية فى التوازن بين مايعرضه النظام التعليمى الجامعى من الخريجين الجدد ، وبين الطلب الاقتصادى لحجم فرص العمل المتاحة فى المناشط الاقتصادية والاجتماعية لمتطلبات التنمية ، والثانى يتمثل فى الاختلالات الداخلية فى التوازن النوعى للحاجات الفعلية التى تتطلبها مواقع العمل والانتاج من التخصصات المختلفة التى

---

(١) على على عبدربه : مرجع سابق ، ص ٨١ .

يفرزها التعليم الجامعى ، مما يتطلب من الجامعة أن تقدم حلا لهذه المشكلة ، ومشاركة ايجابية فى خدمة المجتمع المحلى ، وذلك باعادة تأهيل وتدريب الخريجين تأهيلا اكاديميا وتطبيقيا لايجاد فرص عمل تتناسب وطبيعة واحتياجات المجتمع للمشاركة فى احداث التنمية .

أى أن مشكلة البحث تتحدد فى مدى اسهام الدراسات الجامعية فى علاج مشكلة البطالة السافرة الناتجة عن عدم التوازن بين العرض من الخريجين والطلب من القوى العاملة ومايترتب على ذلك من تشغيل للخريجين فى غير تخصصاتهم فى نفس الوقت الذى توجد فيه تخصصات تعانى من عجز ، وذلك من خلال اجراء تدريب تحويلى للفائض بدلا من تعيينه فى وظائف غير مناسبة .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور الجامعة فى علاج مشكلة البطالة ، وذلك بأن يكون للجامعة دور جديد فى اعادة تأهيل وتدريب طلاب الجامعة الخريجين والذين انضموا الى صفوف العاطلين ، ليشاركوا بايجابية فى تنمية المجتمع المحلى من خلال وظائف ومهن يحتاج اليها المجتمع .

تساؤلات الدراسة :

س ١ : ما المقصود بتنمية المجتمع ؟
س ٢ : ما المقصود بالتربية الممتدة ؟ وما أهميتها ؟ وما أهم معوقاتها ؟
س ٣ : ماهى أبعاد مشكلة البطالة الجامعية ؟
س ٤ : مادور التربية الممتدة فى اعادة تأهيل الخريجين ؟ وماعلاقة ذلك بالخريجين .

منهج الدراسة :

استخدم الباحثان المنهج الوصفى التحليلى للتعرف على دور التربية الممتدة فى الجامعة فى اعادة تأهيل الخريجين تأهيلا يتناسب مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية ، للمشاركة بدور ايجابى فى حل مشكلة البطالة .

حدود الدراسة :

يقتصر هذا البحث على دور الجامعة فى تنمية الموارد البشرية ، واعادة التأهيل التربوى (اكاديميا وتطبيقيا) للخريجين المتعطلين ضمانا لتحويلهم من قوى عاطلة الى مصاف القوى العاملة المنتجة .

مصطلحات الدراسة :

١ - التربية الممتدة :

هى نوع من التربية التى تهتم بتعليم أو تأهيل أو تدريب الخريجين بغير تحديد لمكان أو زمان من خلال مجموعة من الخبرات التعليمية المترابطة التى تتناسب مع قدراتهم وميولهم وتتمشى مع احتياجات مجتمعاتهم .

٢ - البطالة الجامعية :

ويقصد بها خريجو الجامعات - من الكليات التى لاتكلف خريجيها - والقادرون على العطاء والعمل طبقا لتخصصاتهم ،والراغبون فى العمل ،دون حاجة مواقع الانتاج والخدمات لهم ، والمنتظرون دورهم فى التعيين عن طريق القوى العاملة .

٣ - تنمية المجتمع :

هى عملية تغيير مخططه ومقصوده وشاملة بهدف احداث تغيير ايجابى اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا داخل المجتمع ، عن طريق استخدام موارده المادية والبشرية ، بمشاركة الجهود الحكومية والاهلية لمواجهة مشكلات المجتمع ، ولاشباع حاجاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقيمية .

الدراسات السابقة :

١ - دراسة على على عبدربه " أزمة التعليم الجامعى ، وهيكل سوق العمالة والتنمية ، مع استراتيجية مقترحة للحد من البطالة ١٩٨٨ .

٢ - دراسة على خليل أبو العينين " التربية الاسلامية والتنمية " ١٩٨٧ .

٣ - دراسة حامد عمار " دور التربية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية " ١٩٦٣ .

خطة الدراسة :

سوف تسير هذه الدراسة وفق الخطوات التالية :

أولا : تنمية المجتمع - مفهوم التنمية - علاقة التعليم بالتنمية

ثانيا : مشكلة البطالة كأحد المعوقات الرئيسية للتنمية .

ثالثا : التربية الممتدة .

رابعا : دور الجامعة فى اعادة تأهيل الخريجين .

تنمية المجتمع :

لقد تعددت التعريفات المختلفة لمفهوم التنمية سواء فى الفكر الاجتماعى أو الاقتصادى ، ورغم تعددها واختلافها الا أنها تتفق جميعا من حيث المبدأ على أن التنمية مجهودا مشتركا بين المواطنين والحكومة ، مع التركيز على العنصر البشرى باعتباره الركن الأساسى فى عملية التنمية .

وهناك العديد من تعريفات التنمية فى الفكر الاجتماعى ، نذكر منها هذه الدراسة الآتى :

يعرف عبدالمنعم شوقى تنمية المجتمع بأنها "العمليات التى تبذل بقصد ، ووفق سياسة عامة لاحداث تطور وتنظيم اجتماعى واقتصادى للناس وبيئاتهم ، سواء أكانوا فى مجتمعات محلية أم اقليمية أو قومية ، بالاعتماد على الجهود الحكومية والاهلية المنسقة"(١).

(١) عبدالمنعم شوقى : تنمية المجتمع وتنظيمه ،بيروت ،دار النهضة العربية ١٩٨٢،ص ٣٤.

أما عبد الهادى الجوهرى فانه يعرف تنمية المجتمع بأنها "مجموعة العمليات المرسومة والمخططة والمقصودة والمنظمة ، بهدف تغيير اجتماعى واقتصادى موجب داخل المجتمع لتحقيق أهدافه لاحداث التطور والتقدم ، وذلك بالاعتماد على الجهود الحكومية والاهلية لمواجهة مشكلات المجتمع .

ويضيف يوسف ابراهيم يوسف تعريفا جديدا لتنمية المجتمع بأنها " هى قيام المجتمع باستخدام الموارد البشرية والمادية أفضل استخدام"(١).

أما عبد الباسط محمد حسن فيعرف التنمية بأنها :" عمليات تغيير تلحق بالبناء الاجتماعى ووظائفه ، وأنها تسعى الى اقامة بناء اجتماعى جديد يمكن عن طريقه اشباع حاجات الافراد(٢).

يتضح من خلال بعض المفاهيم الآتى :

(١) ان تنمية المجتمع لاتقتصر على الجانب الاجتماعى المرتبط بالتعليم والصحة والاتجاهات والسلوكيات والعادات ، بل تتعداه لتشمل الجانب الاقتصادى .

(٢) ان التنمية عملية مقصورة وتغيير ارادى موجه ومنظم تقوم بها الدولة مع الشعب ، وبمقتضاها تبعبأ الجهود المادية والمعنوية لتغيير واقع حاضر من واقع افضل لتحقيق التغيير المستهدف .

(٣) ان التنمية عملية شاملة ومتغيرة تبعا لتغير حاجات الانسان التى لاتنتهى لذلك كانت التنمية بالانسان ومن أجل الانسان ، ومن هنا كانت العلاقة الوثيقة بين التربية والتنمية .

(٤) ان تنمية المجتمعات تتوقف على تنمية مواردها البشرية ، فعليها يقع عبء التغيير ، واعداد الكوادر البشرية اعدادا يتناسب مع احتياجات خطط التنمية فيدفع بعجلة التنمية ويساعد فى تحقيق المستهدف منها، وهذا الدور الفعال الذى يؤديه التعليم فى اعداد الموارد البشرية يوضح العلاقة المتبادلة بين التعليم وتنمية المجتمع .

علاقة التعليم بتنمية المجتمع :

يمكن القول أنه يتوقف بناء المجتمعات وتنميتها على تنمية مواردها البشرية وصحيح أن رأس المال والموارد الطبيعية وغيرهما من العوامل الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا هاما فى التنمية ، ولكن مامن واحد منها يفوق فى الأهمية عنصر القوى البشرية ، فعليها يقع عبء التغير فى النظم والمؤسسات والعلاقات ، ويتوقف تحويل المصادر الطبيعية والموارد المالية الى أشياء نافعة يحسن استخدامها واستغلالها ، وهذا مادعا العلماء والباحثين الى التنمية

---

(١) يوسف ابراهيم يوسف : المنهج الاسلامى فى التنمية . القاهرة ، جامعة الأزهر ١٩٨٨ ، ص ٣ .

(٢) عبد الباسط محمد حسنى : التنمية الاجتماعية . القاهرة ، مكتبة وهبة ، ط ٤ ١٩٨٢ ، ص ١٠٠ .

على أهمية العلاقة بين التربية والتنمية واحداث تزاوج بينها لخدمة المجتمع .

لذلك كثرة الدراسات والابحاث التى تؤكد أهمية العلاقة الايجابية بين التعليم والتنمية ، حيث أظهرت هذه الدراسات أن الاستثمار فى التعليم يؤدى الى زيادة العائد على الافراد والمجتمعات ، كما يؤدى الى ارتفاع مستوى الكفاية الانتاجية ، وزيادة معدلات التنمية (١) .

ومن هنا يبرز أهمية دور التربية بوسائطها ووظائفها فى بناء وتنمية القوى البشرية المنتجة ، فعن طريقها يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التى تمكنهم من الخلق والابتكار والابداع ، وترجمة مفاهيم الحياة العصرية الى سلوك يترتب عليه اعداد أجيال أقدر على العمل والانتاج .

وعلى الرغم من اسهام التربية الواضح فى التنمية الشاملة ، الا أنه نظرا لسوء التخطيط لها فان دورها لايصبح فعالا من الناحية الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال انتشار التعليم يتم فى كثير من الدول النامية تحت تأثير عوامل الضغط السياسى والاجتماعى ، دون مراعاة الحاجيات الاقتصادية وسوق العمل ، مما يؤدى الى انعدام التوازن بين مخرجات التربية وحاجيات التنمية ، فمن جهة تعد النظم التعليمية اعدادا هائلة من المتعلمين لايصلح الا القليل منهم للعمل والانتاج ، ويحكم على غالبيتهم بالبطالة ، ومن جهة أخرى تبقى التنمية مفتقرة أشد الافتقار الى التخصصات الفنية واليدوية الحيوية نتيجة الانتشار العشوائى للتعليم ،مما يترتب عليه عدم وظيفة اقتصادية للتربية ، أى أن سوء التخطيط للتربية يؤدى الى نقص فعالية دورها من الناحية الاقتصادية ، فأين العائد الاقتصادى للتعليم الذى تحققه الدولة ، فى تخريج أعداد هائلة من الخريجين من تخصصات ليست مطلوبة فى سوق العمل ، وبمستويات كفاءة مترقبة ؟ وأين العائد الاقتصادى الذى يحققه الأفراد ، وغالبيتهم ينضموا الى سوق البطالة ولسنوات عديدة ، أو يضطروا الى قبول أعمال لاتتناسب مع مؤهلاتهم وبأجور متدنية .

ولاتقتصر المشكلات المترتبة على سوء التخطيط للتعليم من أجل خدمة التنمية على المشكلات الاقتصادية ، بل ان سوء التخطيط كثيرا مايترتب عليه مشكلات اجتماعية وسياسية وثقافية وروحية لايمكن اغفالها ، لأن هذا الاغفال هو الذى أدى الى التصورات الخاطئة ، والى المشاكل المزمنة التى تعيشها النظم التربوية فى الدول النامية مما أدى الى مشكلات عديدة بعضها اقتصادى كمشكلة البطالة .

ان هذه المشكلة جعلت رجال الاقتصاد يعتبرون أن التعليم فى دول العالم الثالث استثمارا غير منتج ،وأدى ذلك بدوره الى مطالبة بعض المفكرين بالحد من التعليم وبعض المؤسسات الدولية تدعو الى (عقلنيته) والاقتصاد فى نفقاته ، والبعض الآخر يدعو الى الحد من التعليم العام والتوسع فى التعليم الفنى ، وخفض عدد المقبولين فى الجامعة (٢)، الا أن هذا الأمر تحكمه الضغوط السياسية والاجتماعية والدستورية .

---

(١) صلاح الدين نامق : قضايا التخلف الاقتصادى، القاهرة ،دار المعارف ،١٩٦٨،ص ١٣٢، ١٣٣ .

(٢) عبدالهادى أبوطالب : دور التربية فى تنمية العالم الاسلامى وتضامنه مجلة الاسلام اليوم (المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة) ، السنة السادسة ،العدد السادس ١٩٨٨، ص ص ١٤ - ٤٣ .

لذلك فان هذه الدراسة تقدم اقتراحا آخر ، وهو يتمثل فى أن يكون للجامعة دور جديد ، بالاضافة الى دورها فى تخريج الطلاب ، هذا الدور هو مايطلق عليه (التربية الممتدة) ، فما المقصود بالتربية الممتدة ؟ وماأهميتها ؟ وماهى أهم معوقاتها ؟ وهذا ماسوف نتناوله .

التربية الممتدة

مفهومها - أهميتها - معوقاتها

لقد اتسع دور التربية الممتدة فى هذا العصر ، وانتشر فى كل مؤسسة من المؤسسات التربوية فى كل دول العالم المتقدم حيث تقدم برامج التربية الممتدة فى مجالات كثيرة للاعداد المهنى ، ولتنمية مهارات العمل ، وتأهيل القوى العاملة تأهيلا يتناسب مع متطلبات المجتمع .

ويعد التقدم التكنولوجى أحد العوامل التى تعزز التربية الممتدة ، لأن التكنولوجيا تتطلب درجة عالية من المهارة فى القوى العاملة ، لذلك تقدم التربية الممتدة الفرصة لمن لم يستطيعوا اكتساب هذه المهارات فى تعليمهم النظامى لكى يكتسبوا المهارات اللازمة ، وينمو قدراتهم الى أقصى درجة ممكنة .

وتعتبر التغيرات السريعة - التى أصبحت السمة المميزة للمجتمعات المعاصرة - أحد العوامل الهامة والضرورية فى تواجد التربية الممتدة ، فالنتيجة الحتمية للتغيرات السريعة هى الحاجة الى اعادة التدريب والتأهيل لاكتساب المهارات الجديدة فى الاعمال المهنية ، هذا بالاضافة الى التزود بما يستجد من معلومات ومهارات وحقائق واعادة تقييم الشهادات ، وتقدم التربية الممتدة لهؤلاء الوسيلة لرفع مستواهم العلمى ، وتنمية المهارات والامكانات ، فتزداد انتاجيتهم ، ويساهموا بذلك فى جهد ايجابى فى تنمية مجتمعاتهم .

لذلك فان فكرة المراحل التعليمية المنتهية لم تعد تتناسب مع التطور السريع فى هذا العصر ، ويجب أن يوضع فى الحسبان اعداد التلاميذ منذ الصغر لفكرة التربية الممتدة ، وذلك بتزويدهم بمهارات هذا النوع من التعليم .

مفهوم التربية الممتدة :

يمكن تعريف التربية الممتدة بأنها : نوع من التربية المستمرة للكبار غير محدودة بالزمان أو المكان ، تبنى على العلاقة بين المتعلم والمؤسسة التربوية لتسهيل عملية التعليم من خلال مجموعة من الخبرات التعليمية المترابطة التى تساعد على تأهيله وتدريبه بما يتناسب مع قدراته وميوله ويتمشى مع احتياجات مجتمعه .

ونتيجة لأهمية الدور الذى تؤديه التربية الممتدة سواء للفرد أو المجتمع ، تعددت مجالاتها ، وكثرت مسمياتها تحت أسماء عديدة مثل : تعليم الكبار ، والتدريب المتكرر للكبار ، والبرامج المسائية ، والتعليم بالمراسلة ، والتعليم الموازى ، والتدريب المستمر ، والتعليم التعويضى ، والتعليم غير الرسمى ، والدراسات المهنية المستمرة ، والتعلم الذاتى ، والتعليم البرنامجى للكبار[١] . وكنتيجة طبيعية - أيضا للتطور العلمى والتكنلوجى تطورت البرامج التربوية التى تقدم للكبار ، حيث أضيفت مؤسسات أخرى مثل جامعة الهواء والجامعة المفتوحة الى مجموعة البرامج التى تقدمها التربية الممتدة .

وتلعب التربية الممتدة دوراحيويا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، فعن طريق الجهود المستمرة للتعلم تتحسن مستويات الأداء والمهارة للقوى العاملة فى المجتمع ، وبذلك تعمل على سد العجز فى النظام التعليمى الرسمى ، مما يدفع بعجلة التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بصفة عامة ، هذا بالاضافة الى أنها تتيح فرص أفضل للعمل للأفراد ، وتشعرهم بالثقة بالنفس ، وتساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة والتكيف لما يحدث فى المجتمع من تغيرات .

والتربية الممتدة بهذا المفهوم لاتقتصر على جانب واحد من جوانب تنمية الشخصية ، بل هى تنمية شاملة تهدف الى تنمية قدرات وامكانات الكبار الى أقصى درجة ممكنة ، هذا بالاضافة الى أنها عملية مستمرة غير محددة بزمان أو مكان ، أى أنها تربية شاملة لجميع جوانب شخصية المتعلم ، ولاتتقيد بأى اشكال تنظيمية ، لأنها تربية للجميع باختلاف ثقافتهم واعمارهم ، ولتحقيق العديد من الدوافع مثل : الاعداد المهنى ، وتنمية مهارات العمل ، وتحسين مؤهلاتهم الفنية والمهنية ، وتوجيههم الى اتجاه وظيفى جديد ، او الحصول على مؤهلات او درجات علمية جديدة[٢] .

ويمكن القول أن العديد من دول العالم المتقدم مثل الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وغيرهما تشارك الجامعات فيها بمجهود ضخم فى مجال التربية الممتدة ، حيث تقدم الخدمات التعليمية للافراد داخل الحرم الجامعى وخارجه ، وبذلك تتاح الفرصة لهم ، ممن قد تمنعهم صعوبة المواصلات او ظروف عملهم أو مسئوليات الاسرة ، ومن هنا اختلف مفهوم التربية الممتدة فى الدول المختلفة ، لذلك فالتربية الممتدة ماهى الا انعكاس لفلسفة المجتمع ، لتحقيق هدف أسمى وهو المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص الذى عجز النظام التعليمى الرسمى عن تحقيقه للأفراد .

---

(١) Hiemstra Roger. Lifelong Learning. Lincoln; Hebraska : Professional Educators Publications; Inc. 1976. p. 16.

(٢) عبدالحميد سليم : اليونسكو وتطوير تعليم الكبار ، اليونسكو، مستقبل التربية العدد الثانى ، ١٩٧٧ ، ص ٥٥ .

أهمية التربية الممتـــدة :

بداية يمكن القول أن اهتمام المجتمعات حديثا بالتربية الممتدة يمثـــل اهتماما متزايدا فى الوقت الحاضر ، وان فكرة التربية الممتدة ليست وليـــدة العصر ، فقد عرف العالم الكثير من الرجال ممن استحقوا أن يوصفوا أنفسهـــم بأنهم متعلمون ذاتيون أمثال سقراط والغزالى وغيرهما .

لذلك فان الاعتراف المتزايد بالتربية الممتدة فى جميع أنحاء العالم كـــان نتيجة حتمية للانفجار المعرفى ، والثورة التكنولوجية والتغير السريع الـــذى نشأ عنه العجز التعليمى المتزايد للمؤسسات التربوية ، حيث أصبحت هـــذه المؤسسات بما تقدمه من فرص تعليمية تقليدية غير قادرة علـــى مساعدة النـــاس على التكيف مع تحديات ومشكلات الحياة اليومية .

ويمكن القول أن هناك ثلاث عوامل رئيسية توضح مدى الاهمية والحاجة الماســة للتربية الممتدة فى العالم بصفة عامة وفى مصر بصفةخاصة نتيجة متغيرات وعوامـل عديدة ، نذكر منها الدراسية مايلى :

١ - العامل الأول هو سرعة التغير واستمراره ، فلقد اجتاحت العالم - خـــلال هذه الفترة - متغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، تميزت بالسرعـــة والاستمرارية فى كافة المجالات ، الأمر الذى لايجعل التعليم النظامى غيـــر قادر على مواجهة هذه المتغيرات ، مما يدعوا الى ايجاد نظام تربـــوى جديد يقوم بهذا الدور التربوى ، لملاحقة هذا التغير ، فكانت التربيـــة الممتدة بما تملكه من امكانات مختلفة .

٢ - أما العامل الثانى فهو التقدم المستمر من جانب الكبار نحو الزوال المهنى ويمكن وصف هذا العامل فى ضوء مفهوم "نصف الحياة " ، وهو مفهوم يشيع فـــى الطبيعة النووية ، ومن ثم فان نصف الحياة المهنية تقوم على افـــتراض مؤداه أن الكبار تتناقص كفاءتهم الفنية فى أداء الاعمال المهنية الموكلـــة اليهم مع الزمن ، وذلك نتيجة للتغيرات السريعة فى مجال العلم والتكنولوجيا ولذلك فالشخص الذى تلقى تدريبا لأداء عمل ما بعد فـــترة قد لاتتعدى خمســـة عشر عاما ، قد تقل قدرته وكفاءته الى النصف لأداء الوظيفة التى درب عليها، واذا أراد هؤلاء الأفراد الاحتفاظ بوظائفهم، فان عليهم رفع مستوى كفاءتهـــم عن طريق اعادة التدريب والمشاركة فى الانشطة التعليمية المختلفة .

٣ - والعامل الثالث الذى ساعد على خلق الاهتمام والحاجة الى التربية الممتدة، يتصل ويرتبط بالتغير فى اسلوب الحياة، ونظام القيم السائد فى المجتمـــع، والذى يؤثر فى كثير من الناس ، ومع تزايد الاهتمام بتحقيق الانجـــازات الشخصية كوسيلة لتعزيز مفهوم الذات ، تزايدا تدريجيا اعتقد النـــاس ان الحياة الكاملة يمكن تحقيقها بتنمية قدرات وامكانيات الافراد الـــى اقصى درجة ممكنة .

ومن ثم تزايد الاهتمام بتنمية مهارات الاتصال المتبادل بين الأفـــــراد ، وتنمية مهارات التوجيه الذاتى للتعلم ، حيث أنها مهارات اساسية فى عمليـــة التربية الممتدة .

مما سبق يتضح أهمية التربية الممتدة كوسيلة ضرورية للحصول على المعلومات والمهارات وتنمية امكانات وقدرات الأفراد الى أقصى درجة ممكنة ، وهذا مايمكـن أن تؤديه الجامعة بما تملكه من امكانات كثيرة ومتعددة ، الا أن هناك بعـــض المعوقات التى تعوق التربية الممتدة .

بعض المعوبات او المعوقات التى تقابلها التربية الممتدة :

بالرغم من اهتمام المجتمعات بالتربية الممتدة الا انه توجد العديد مـــن المعوبات التى تعوق التعلم المستمر من أن يصبح حقيقة لجميع الأفراد . وفيمـا يلى بعض هذه المعوبات التى تعوق التربية الممتدة وسوف تعرضها هذه الدراسة .

(١) اول هذه المشاكل ، هى الاهمية النسبية للتعليم غير الرسمى بالمقارنـــة بالتعليم الرسمى . وقد انتشر تقبل التربية الممتدة كمجال للدراســـة وكمجال مهنى أيضا ولكن ببطء[1] . وبالرغم من أن هذه الظروف تتغيـــر نتيجة للاهتمام المتزايد بالتعلم المستمر والحاجة الى تجديد المعلومـــات الا أن هذا الوضع أدى الى صعوبة الحصول على المساعدات المالية اللازمـــة من المؤسسات الحكومية لتحقيق هذا النوع من التربية .

(٢) ان النظام التعليمى فى مصر كما هو فى غيرها من دول العالم موجه أساســا لتربية الشباب ، هذا النظام التقليدى الذى بنى على الفكرة القائلـــة ان حشو اذهان التلاميذ بالمعلومات سوف يمدهم عندما يصلوا الى سن الشبـــاب بالمهارات اللازمة لممارسة الحياة ، وهذا لايتيح الفرصة لمواجهة الحاجـــة للتعلم التى يمكن أن تنشأ نتيجة للتغير السريع والحاجة الى التربيـــة الوظيفية اوالمهنية لمواجهة متطلبات العمل ، هذا بالاضافة الى التغيـــر فى شخصيات الافراد والادوار التى يمارسونها . والهدف من هذه المناقشـــة هو توضيح ان التعلم حقيقة تستمر مدى الحياة ، وان مهارات التعلـــم والاتجاهات الايجابية نحو التربية الممتدة تعد من الاهداف الهامة جـــدا لتربية الشباب .

---

(1) Hiemstra, Roger. The Older Adult and Learning. Lincoln Nebraska : Department of Adult and Continuing Education, University of Nebraska, 1975, p. 108.

(٣) ومن المشاكل التى تقابل العاملين فى مجال التربية الممتدة ، كراهية المؤسسة التربوية والخوف منها والذى عانى منه الكثير من الافراد نتيجة للخبرات الفاشلة فى سنواتهم الدراسية المبكرة ، او عدم الرضى عن بعض الاساتذة ، او المقررات الدراسية[١] . او توقع ان تكون التربية الممتدة امتدادا لما قدم لهم فى الصغر، وهذه الظروف يجب أن تتغير اذا أردنا لمفهوم التربية الممتدة ان ينتشر . ولن يتحقق ذلك الا اذا برع المسئولون عن التربية الممتدة فى تسهيل التعلم لهم مما يغير اتجاهاتهم السلبية[٢] .

(٤) ومن المشاكل التى تواجه التربية الممتدة أيضا ، توفير الموارد المالية للانفاق على البرامج التعليمية ، فامكانيات الجامعات المصرية المالية قد تعوقها عن تقديم برامج التربية الممتدة بالصورة المستهدفة ، وهذا قد يؤدى بدوره الى قصور فى اعادة تأهيل الخريجين بالكفاءة المطلوبة فى سوق العمل ، ولذلك يجب البحث عن مصادر لتمويل هذه البرامج لاتشكل عبئا على ميزانية الدولة ، كأن تقوم المؤسسات الاقتصادية المختلفة بتمويل هذه البرامج فى مقابل ساعات عمل من الخريجين ، أو بأى صورة أخرى تحقق الفائدة للطرفين .

لذلك فان التغلب على هذه الصعاب ليس من الاعمال السهلة بل يحتاج ذلك الى جهد وتعاون من جميع المؤسسات المسئولة فى المجتمع . وبصفة عامة فان اهتمام الكبار بالنمو الذاتى والذى يؤكده ازدياد الاهتمام بالالتحاق ببرامج التربية الممتدة يدل على ان نظاما تربويا يتيح الفرصة مدى الحياة للتعلم، ان هذا النوع الذى لايهتم به من اجل التنمية المهنية فقط بل ايضا للتنمية الشخصية ، يتطلب من التربويين على جميع المستويات أن يلعبوا دورا هاما فى المساعدة فى بناء مجتمع مؤسس على مفهوم التربية الممتدة ، نظرا لأهميته فى بناء الفرد والمجتمع .

مشكلة البطالة الجامعية

ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى المجتمع المصرى، أدت الى تغيرات متلاحقة فى هيكل العلاقات والنظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، ولقد واكب عمليات التغيير عددا من المشكلات ، ومن أهم هذه المشكلات مشكلة البطالة بصفة عامة ، والبطالة الجامعية فى صفة خاصة .

ومن الواضح أن هيكل سوق العمالة الجامعية يتسم - الآن - باختلالات ظاهرة وواضحة وعدم اتزان مفطرد ودائم ومستمر ، مما يزيد من حجم مشكلة بطالة الجامعيين فى صورها الظاهرية ، او اشكالها المقنعة كاحدى صور الهدر فى الثروة البشرية ، والجدير بالذكر، أن هذه الاختلالات ليست وليدة اليوم ، ولكنها نتيجة تراكمات تاريخية طويلة ترتبط بالفلسفة العامة للمجتمع المصرى ، وما ارتبطت به من سياسات وخطط قومية لنظام التعليم بعلاقاته غير المرتبطة بالنظام الاقتصادى

---

(1) Toffler, Alvin. Future Shock. New York : Random House, 1970. p. 10.

(2) Illich, Ivan. Deschooling Society. Middle Sex : Benquin Books, 1973, p. 31.

وهيكل سوق العمالة [١] ، لذلك سوف تعرض هذه الدراسة أهم اسباب مشكلة البطالة الجامعية فى النقاط التالية :

١ - وجود خلل بين جانبى العرض والطلب الاقتصادى فى سوق العمالة الجامعية ، فالعرض الجامعى يتسم بالزيادة المستمرة ، فقد زاد عدد الخريجيين عام ١٩٧٢ من ١١٨٩٥ خريج جامعى الى ٦٤١٢٨ خريج جامعى عام ١٩٨١ بزيادة قدرها (٥٢٢٣٣) تمثل ٥٤٪ [٢] . ولقد أثرت هذه الزيادة على تشغيل الخريجين حيث لم تستوعب القوى العاملة جميع الخريجين .

٢ - اتسم هيكل سوق العمالة الجامعى بالديناميكية والحركة ، حيث سار وفق نظام مفتوح دينامى لايتسم بالسكون او الثبات مما أدى الى زيادة رهيبة فى عدد الخريجين لايتناسب مع واقع سوق العمالة الجامعى ، مما زاد من مشكلة البطالة فى المجتمع ، ولقد حدث ذلك كنتيجة طبيعية للمتطلبات السياسية والاجتماعية للمجتمع ، ومن نتائج ذلك عدم تعيين مابين ٥ - ٦ دفعات من الخريجين لم يتم تعيينهم بالفعل .

٣ - من أسباب البطالة الجامعية - أيضا - وجود خلل داخلى فى التوازن النوعى للتخصصات التى يحتاجها سوق العمالة لمواقع العمل والانتاج ، حيث يتضح هذا الخلل فى عجز بعض التخصصات ، وأخرى تتسم بالفائض عن حاجتها الفعلية ، مثل خريجى الزراعة والتجارة والحقوق ، الأمر الذى أدى الى بطالة جامعية مقنعة ، وفى نفس الوقت يمثل هدرا بشريا وماليا فى تكاليف تعليمهم سواء من قبل المجتمع او من قبل اسرهم ، وهذا يتطلب اعادة النظر من خلال التربية الممتدة الى اعادة تأهيل هؤلاء الخريجين ، وفى نفس الوقت يجب ان تتحول هذه الكليات الى تخصصات اخرى تفيد المجتمع والافراد معا .

٤ - تقلص وتشبع سوق العمالة فى الدول العربية نتيجة اسباب كثيرة ومتعددة ادى الى زيادة نسبة البطالة الجامعية ، وخاصة من الذين لم يتسلموا عملهم وقت تخرجهم ورفضهم استلام العمل عن طريق القوى العاملة مفضلين بذلك العمل بالبلاد العربية ، وبعد تشبع سوق العمالة عادوا الى الوطن بلا عمل ، منضمين الى صفوف البطالة .

٥ - انحسار السياسة التعليمية فى الاطار التقليدى الذى يفضل التعليم النظرى والاكاديمى عن التعليم الفنى مما أدى الى زيادة مضطردة من خريجى المدارس الثانوية الراغبين فى الالتحاق بالجامعة ، فى الوقت الذى يمكن ان تستوعب فيه المعاهد الصناعية والفنية المتخصصة هذه الأعداد .

من خلال هذا العرض يتضح ان هناك أسباب عديدة - لايتسع مجال هذه الدراسة لذكرها - كانت سببا فى البطالة الجامعية ، لذلك فان الاستهرار فى هذا الوضع الراهن والمستقبلى للبطالة الجامعية له خطورته على الفرد والمجتمع .

---

(١) على على عبدربه : مرجع سابق ، ص ٩٢ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٩٢ .

ان أول مايهدد الفرد والمجتمع - على سبيل المثال - هو تقليل من سنوات العمر الانتاجى للمواطن المصرى ، حيث يهدر اكثر من نصف عمره تقريبا بين سنوات التعليم الجامعى والبحث عن العمل ، بالاضافة الى تزايد الأعباء الأسرية من زيادة سن الاعالة لابنائها ، كنتيجة لارتفاع نسبة الاعالة فى هذا السن .

ان المزيد من البطالة الجامعية سوف تؤدى بالضرورة الى اقبال بعض الخريجين على مهن وحرف يدوية لاتتناسب مع المستوى الاكاديمى والعملى للخريجين من التعليم العالى، وان هذه الظاهرة - وهى موجودة الآن - خلال قيام بعض الخريجين بمهنة الطلاء والسباكة وغيرها - سوف تؤثر سلبا على المستويات التعليمية الأقل من التعليم الجامعى ، مما يزيد من حجم البطالة فى صورها ومستوياتها التعليمية المختلفة .

ان صورة البطالة الجامعية سوف تمثل خطرا يلتهم الجهود التعليمية والتربوية ومايصاحبها من نفقات مالية باهظة التكاليف للطالب فى مرحلة التعليم الجامعى ، اذ يتمثل الفاقد فى التكلفة فى عدم تحقيق العائد الامثل من التعليم الجامعى مقابل تكاليفه على مستوى الفرد والمجتمع .

وفوق ذلك فان البطالة الجامعية سوف تزيد من الاعباء والضغوط النفسية ، وعدم التقبل والرضا عن انواع الاعمال ومايترتب عليه من احباطات وصراعات نفسية تؤدى الى معيشة الفرد فى غربة عن مجتمعه ، وماتتسم به حياتهم من اللامبالاة ، وعدم الانتماء والولاء السياسى ، وغير ذلك من آثار ونتائج تؤثر سلبا على الفرد والمجتمع .(١)

لذلك يتطلب الامر نتيجة هذه الاخطار سواء على الفرد او المجتمع ان يكون للجامعة دور فى حل هذه المشكلة - البطالة الجامعية - وذلك باعادة تأهيل هؤلاء الطلاب مرة أخرى عن طريق التربية الممتدة كأحد وسائل العلاج الموضوعية ، وهذا ماستتناوله - أيضا - هذه الدراسة .

---

(١) صلاح الدين نامق ؛ قضايا التخلف الاقتصادى . مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

دور الجامعة فى اعادة تأهيل الخريجين

ان مساهمة مؤسسات التعليم فى حل مشكلات البيئة والمشاركة فى تنمية المجتمع أمر ضرورى ، لان من أهم وظائف وأهداف الجامعة خدمة المجتمع فى كافة مجالات التنمية سواء الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية ، وهذا يتطلب التلاحم العضوى بين الجامعة والبيئة المحلية ، والعمل على تنمية المجتمع عن طريق تنمية قدرات وامكانات الانسان الذى يعتبر العنصر الأساسى فى التنمية ، لذلك تؤكد هذه الدراسة على دور الجامعة فى اعداد القوى البشرية بصفة عامة ، واعادة تأهيل خريجيها بصفة خاصة ، بما يتمشى مع احتياجات المجتمع .

ولما كانت الجامعات المصرية فى نموها وتوسعها المستمر تُعد بالدرجة الاولى انعكاسا للمجتمع الذى توجد فيه . لذا يجب تنويع البرامج التى تقدمها مؤسسات التعليم العالى بما ستناسب مع الانفجار السكانى ، والتقدم التكنولوجى . والتغيرات المستمرة فى المجتمع ، وهذا التوسع يجب أن يخطط له بعناية ، ويؤخذ فى الاعتبار حاجات المجتمع الملحة .

ونحن فى أشد الحاجة الى مساعدة الجامعة كمؤسسة فريدة لحل مشاكل المجتمع . فاذا كنا نعتقد بامكانية تنشيط البيئة تربويا ، وبأن التربية تستطيع حل مشكلات البيئة ، وأن الموارد البشرية الماهرة تمثل القوة الموجهة للحفاظ على تماسك المجتمع ، فلابد أن نعتقد بأن الجامعة هى القوة المحركة لكل ذلك ، ولكى تؤدى الجامعة دورها فى حل مشاكل المجتمع يجب أن تتلاحم مع مؤسسات المجتمع فى عمل متناسق لتنمية المجتمع وحل مشكلاته .

وتقوم مؤسسات التعليم العالى حاليا بمحاولات لتغطية حاجات المجتمع من خلال الوظائف التالية :

١ - تعليم المواطنين فى مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا بغرض الاعداد المهنى لهم وامدادهم بالمعارف والمهارات اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - اجراء البحوث التى تتناول العديد من المشكلات الحيوية فى المجتمع .

٣ - القيام بأنشطة الخدمات التى توصل مصادر الجامعة التعليمية المختلفة الى المحتاجين خارج الحرم الجامعى عن طريق الجامعة المفتوحة التى بدأ العمل

---

(1) Hiemstra, Roger, The Educative Community. Lincoln, Nebraska; Professional Educators Publications, Inc., 1976, p. 108.

بنظامها فى بعض جامعاتنا ومنها جامعة أسيوط .

٤ - القيام بدور قيادى فى حل المشكلات الملحة فى حياتنا مثل تفشى البطالة بين الشباب بصفة عامة وخريجى الجامعات بصفة خاصة وهذه الوظيفة لن تتحقق فى ضوء انعزال الجامعة عن مؤسسات المجتمع الاخرى .

ومن الملاحظ أن قيام الجامعة ببعض هذه الوظائف يتسم بالقصور ، خاصة المشاركة فى حل المشاكل الملحة فى حياتنا وليس ادل على ذلك من تفشى البطالة والأمية الوظيفية فى المجتمع ، ومع تعدد البحوث التى تناولت مشكلة الامية وكيفية القضاء عليها ورصد الاموال لبرامج محو الامية الوظيفية ، الا أن أعداد الأميين فى ازدياد ، كذلك الحال بالنسبة للبطالة خاصة بين خريجى الجامعة والمعاهد العليا والذى يترتب عليه انتظار الخريج لسنوات عديدة بعد التخرج بدون عمل ، وماتؤكده الموشرات من استمرار ازدياد نسبة البطالة مستقبلا ، نتيجة لتزايد أعداد الخريجين بما لايتناسب مع فرص العمل المتاحة ، هذا بالاضافة الى وجود فائض فى معظم التخصصات ، وعلى الرغم من ذلك فمازالت الجامعات تخرج العديد من الطلبة والطالبات من نفس التخصصات .

مما سبق يتضح أهمية قيام الجامعة بتقويم اعمالها ، وهذا يتضمن جمع البيانات عن الدور الذى تقوم به الجامعة وخريجيها فى المجتمع لمعرفة السلبيات والايجابيات وعمل التغيرات اللازمة فى مسار التعليم العالى ، ومن الواضح أنه على الرغم من أن نتائج البحوث تؤكد خطورة مشكلة البطالة المتفشية من خريجى الجامعة فانه حتى الآن لم تفلح الحلول المختلفة المقترحة حتى فى التقليل من نسبتها وذلك للأسباب التالية :

١ - سوء التخطيط على المستوى القومى والمحلى حيث يتم التخطيط للتعليم دون أن تأخذ فى الاعتبار احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من القوى العاملة ومدى الكفاية الانتاجية المطلوبة فيها ، هذا على الرغم من العلاقة الوثيقة بين التعليم ورفع الكفاية الانتاجية .

٢ - على الرغم من أن احدى الوظائف الهامة للجامعة هو تقديم الخدمات والمساعدة فى حل مشكلات البيئة ، الا أن انعزال الجامعة عن المؤسسات الاقتصادية فى المجتمع يحد الى درجة كبيرة من دور الجامعة فى المساهمة فى حل المشكلات البيئية ، ومما يؤكد هذه الحقيقة الكم الهائل من البحوث العلمية للعديد من مشكلات المجتمع والتى تحفظ فى المكتبات الجامعية دون أن توظف نتائجها فى حل مشاكل المجتمع ، وكأن الهدف من البحث العلمى هو البحث من أجل البحث وليس من أجل المجتمع .

٣ - الانفجار السكانى ، ومترتب عليه من ازدياد نسبة صغار السن فى المجتمع ، مما يمثل عبئا على المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعة ، وقد ترتب على ذلك ازدياد الطلب على التعليم العالى من أبناء المجتمع بتخصصاته

المختلفة ، على الرغم من وجود فائض فى الخريجين فى جميع التخصصات ولذلك الغى التكليف من جميع الكليات الجامعية فيما عدا كلية التربية .

مما سبق يتضح أنه نظرا لاهمية دور التعليم العالى فى اكساب المهارات ورفع الكفاءة الانتاجية للقوى البشرية اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ازداد انشاء مؤسسات التعليم العالى " دون تحليل وتقويم لمواصفات هذا التعليم ، ودون تحليل وتقويم للابعاد الاقتصادية والاجتماعية المتفاعلة معها[١].

وقد أدى تضاعف أعداد الخريجين الجامعيين المتعطلين ، وهجرة بعض الحرفيين وغيرهم من القوى العاملة غير المدربة الى شعور المتعلمين بخيبة أمل ، وهذا أدى بدوره الى احجام بعض الشباب عن مواصلة التعليم ، وشكك فى نتائج الدراسات التى تربط التعليم بالانتاج وتحقيق المساواة[٢]. ومع ماكشفت عنه الدراسات من وجود علاقة قوية بين التعليم والانتاج الا أن المعلومات لاتشير الى علاقة السبب بالمسبب[٣]، هذا بالاضافة الى أن اسهام التعليم فى تحقيق المساواة يرتبط بتكافؤ الفرص التى يتيحها للناس فى دخول المؤسسات التعليمية ، وسوق العمل بعد الخروج من النظام التعليمى[٤].

ان مشكلة تفشى البطالة بين الجامعيين من أخطر المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى بصفة عامة والوجه القبلى بصفة خاصة ، وذلك لقلة المشروعات الاستثمارية وندرة فرص العمل المتاحة فى السوق المحلى فى المعيد بغض النظر عن ملاءمتها للمؤهلات الجامعية هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى الاتجاهات السلبية السائدة بين الشباب عن العمل اليدوى ، والجامعة يمكنها أن تساهم فى حل هذه المشكلة ، والحل من وجهة نظر هذه الدراسة يكمن فى عدة محاور تتعلق أساسا بوظائف الجامعة الاساسية وهى التعليم ، والبحث العلمى ، والخدمات .

١ - المحور الاول : التعليم أو الوظيفة التدريسية للجامعة :

تقوم الجامعة بهذه الوظيفة على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا والتربية الممتدة Extension Education ، فمن خلال هذه الوظيفة يمكن للجامعة أن تساهم فى حل هذه المشكلة الاجتماعية وتشبع حاجات المواطنين الثقافية من خلال المصادر المتاحة لها من الكفاءات العلمية المتمثلة فى أساتذة الجامعة فى التخصصات المختلفة ، وفى المكتبات الغنية بالمراجع والدوريات ونتائج البحوث ، والمعلومات المخزونة فى الكمبيوتر .. الخ[٥]

---

(١) حامد عمار ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(٢) عبدالله السيد عبدالجواد ،مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٣) ج. خوان كلماسوس ، (ت) محمود محمود)"التربية والعمل : عرض للقضايا والتجارب الهامة "، التربية الجديدة ،العدد الثانى عشر ،السنة الرابعة آب (اغسطس) ١٩٧٧ ، ص ٢٨ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٥) Hiemstra, Roger, The Educative Community. op.cit. p. 11

والوظيفة التدريسية للجامعة يمكن تقسيمها الى قسمين ، الاول الاعداد المهنى للطلاب ، والثانى اعداد المعلم ، ورغم أهمية الدور الذى يلعبه المعلم فى التغيير الاجتماعى لما له من تأثير على طلابه الا أننا نركز على الجانب الاول لعلاقته بموضوع الدراسة .

والاعداد المهنى للعديد من المهن يعد من الوظائف الهامة للجامعة ، فعن طريقها يتم تأهيلهم للحصول على وظيفة ما ، هذا بالاضافة الى مساعدتهم على التكيف للتغيرات السريعة المترتبة على الانفجار المعرفى والتقدم العلمى والتكنولوجى ونغرس فى نفوسهم القيم التى تساعدهم على تكوين علاقات انسانية طيبة ، والشعور بالانتماء والولاء البيئى الذى يشعر الانسان بمسئوليته تجاه مشكلات البيئة والعمل على المساهمة فى حلها .

والتعليم يلعب دورا فعالا فى تكوين اتجاهات المتعلمين نحو حب العمل الذى يؤهلون للقيام به ، ونظرا لان علاج المشكلة يكمن فى اعادة تأهيل الخريجين المتعطلين لوظائف ومهن أخرى ، قد لايقبلون عليها او بمعنى آخر تكون اتجاهاتهم سلبية نحوها ، فان تغيير هذه الاتجاهات السلبية نحو بعض المهن ، يجعل من الممكن القضاء على البطالة الناتجة عن عزوف الشباب عن العمل ، هذا بالاضافة الى القضاء على الخوف من الفشل فى المهنة الجديدة ، او من المستقبل بصفة عامة ومايصاحب هذا الخوف من قلق ، خاصة وأننا قد نؤهلهم لبعض المهن التى تقل مستواها الاجتماعى عن مستوى طموح الافراد المرتبط بالدرجة العلمية التى حصل عليها ولم توفر لهم فرص العمل ، ولرغبتهم فى الوصول الى اعلى المناصب التى ترتبط بالشهادة الجامعية (١) .

وبذلك يسهم التعليم فى تغيير الجانب الفكرى للأفراد الخاص بالاتجاهات والقيم والمعتقدات ، والتخلص من القيم السلبية المبنية على التواكل واللامبالاة لانها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمشكلة البطالة والاعتقاد الخاطىء بأن الشباب عليه انتظار القوى العاملة للحصول على عمل مهما طال هذا الانتظار ومهما كانت عواقبه ، دون احساس بأى مسئولية شخصية عما يحدث للانسان نتيجة لاختياره ومحض ارادته نوعا من الدراسة يعلم مسبقا انه لن يتيح له فرصة عمل لوجود فائض من الخريجين المتعطلين فيه ، وبالتعليم يمكن القضاء على هذه القيم السلبية ويؤهل الشباب لقبول كل جديد يسهم فى الارتفاع بمستوى معيشتهم ، وزيادة دخلهم ويساعدهم على شق طريق الحياة المهنية فى المستقبل بنجاح .

والجامعة من خلال برامج التربية الممتدة يمكنها اعادة تأهيل الشباب المتعطل مهنيا جنبا الى جنب مع الجانب الثقافى الخاص بتغيير الاتجاهات السلبية المرتبطة ببعض المهن ، هذا بالاضافة الى المساهمة فى حل المشكلة أيضا عن طريق تدعيم

---

(١) ميكولاج روزاكوش ، (ت) حمدى احمد النحاس) " تكافؤ الفرص فى التعليم فى دول اوربا الشرقية " ، مستقبل التربية ، العدد الثانى ، ١٩٨٠ ، ص ٦١ .

القيم الايجابيه عن تنظيم الاسره ، حيث تؤكد المسوح والدراسات التى تناولت العدد الأمثل للأطفال المرغوب انجابهم أن الافراد الذين حققوا مستوى عال من التعليم يرغبون ان تكون اسرهم صغيرة الحجم بخلاف غير المتعلمين"(١) .

وتوفير فرص عمل للفتيات وانشغالهن بالعمل سوف يؤدى الى انشغالهن باهتمامات اخرى الى جانب الحمل والانجاب يدفعهن الى تفضيل الاسرة الصغيرة مستقبلا(٢). هذا بخلاف مايحدث الآن للعديد من الفتيات غير العاملات من الزواج والتفرغ تماما للحمل والانجاب الى أن تأتى فرصة عمل عن طريق القوى العامله ، بل أن هذا قد يدفعهن دفعا الى انجاب عدد اكبر فى فترات متقاربه قبل الانشغال بالعمل مما يؤثر بالسلب على الجهود المبذوله للحد من الانفجار السكانى .

وبرامج التربيه الممتده المخططه بطريقة سليمه سوف تساعد فى تنمية بعض العادات الاقتصاديه كالادخار والحد من الاستهلاك التى تساهم فى حل المشكلة عن طريق الاستثمار الذى يؤدى بدوره الى توفير فرص العمل . فبالرغم من تزايد الانتاج فى الدول ذات التزايد السكانى السريع ، فان مواردها الانتاجيه يوجه جزء كبير منها للانفاق على الخدمات وتوفير السلع الاستهلاكيه للمواطنين بدلا من أن توجه لانتاج السلع الأساسيه وترسيخ قواعد الأنتاج(٣).

ولايتوقف اسهام التربية الممتدة على تنمية العادات الاستهلاكيه السليمة وتوفير جزء من دخول الأفراد بل تساعدهم على الاستثمار فى مشاريع جديده تعود عليهم بالفائدة ، وعلى البيئة أيضا حيث توفر فرص عمل للمتعطلين من الشباب وتساعد فى تنمية البيئة اقتصاديا ، بدلا من الاتجاه الى كنز هذه الأموال أو توجيهها وجهة خاطئة ، قد تؤدى الى ضياعها وهذا بدوره يؤكد على الوظيفة الثانية للجامعة وهى البحث العلمى وأهميته فى علاج هذه المشكلة وهو المحور الثانى الذى سوف نتناول فيه كيف تستطيع الجامعة من خلال الأبحاث العلمية المساعدة فى حل مشكلة البطالة بين الخريجين الجامعيين ؟

٢ - المحور الثانى : البحث العلمى:

تواجه المجتمعات المحليه العديد من المشكلات مثل التسرب من المدارس بصفة عامة والمدرسة الابتدائية بصفة خاصة ، والأمية ، وانخفاض المستوى التعليمى

---

(١) مصطفى عبد الرحمن درويش ، بعض مشكلات المدرسة الابتدائية فى ضوء الانفجار السكانى ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٤ ، ص ٢٦ .

(٢) محمد السيد حافظ عبدالرحمن ، " فاعلية العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى تحديد مستويات وأنماط الحضرية : دراسة ديموجرافية عن المجتمع المصرى " . دراسات سكانيه ، السنه التاسعة ، العدد ٦٣ ، أكتوبر - ديسمبر ، ١٩٨٢ .

(٣) صلاح الدين نامق ، نظريات النمو الاقتصادى ، القاهرة : دار المعارف الطبعة الثانية ، ١٩٦٧ ، ص ١٧ .

للخريجين من مختلف المستويات التعليمية ، والبطالة ، والتلوث ..... الخ والتى تحتاج الى حلول جذرية ، وفى نفس الوقت لاتتوافر الدراسات والمعلومات الكافية لحل هذه المشاكل ، لذلك يمكن للجامعة المشاركة فى حل هذه المشكلات بتركيز الجهود البحثيه لعلمائها ، ومايتوافر فيها من مصادر معلومات وامكانيات مادية نحو البحث عن حل لبعض مشكلات البيئة التى ورد ذكرها(١).

وعلى الرغم من أهمية العديد من المشكلات التى ورد ذكرها سابقا الا أن المناقشة ستتناول دور البحث العلمى فى الجامعه فى المساهمة فى حل مشكلة البطالة بين خريجى الجامعة والمعاهد العليا وهى المشكلة موضوع البحث وسوف نجمل هذه الجهود فى النقاط التالية :

١ - جمع الاحصاءات والبيانات عن اعداد الخريجين المتعطلين ، وفرص العمل المتاحة وفى أى مجال ، وعمل تنبؤات مستقبلية للتعرف على حجم المشكلة وجمع البيانات الدقيقة عنها(٢).

٢ - اجراء الدراسات المسحية لحصر الموارد المادية والبشرية للتعرف على المصادر البيئية واحتياجات البيئة للمشروعات الاقتصادية المختلفة زراعية ، وصناعية ، وتجارية والقوة البشرية اللازمة لها وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات وتوعية المواطنين بها من خلال برامج التربية الممتدة .

٣ - تكوين فريق للبحث من مختلف أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة لتقديم المشورة للمؤسسات الاستثمارية ، وتقييم العروض وتصميمات المشروعات المقدمة من الشركات المصرية والأجنبية المقدمة للحكومة سواء على المستوى المحلى أو القومى(٣).

وأن يركز البحث العلمى على مشروعات وقضايا سواء على المجتمع المحلى أو القومى " بدلا من البحث على أساس تصنيفات المعارف الحالية (هندسة كهربائية ، تاريخ ، اجتماع ، تربية ... الخ)(٤)" ، وعلى سبيل المثال يمكن أن يعالج بحث متكامل التنميه الريفية ، القوى البشرية وكيفية توظيفها كمصدر من مصادر الدخل للمجتمع ، تصميم وادارة المشروعات الاستثمارية المشتركة ، وأن تعرض نتائج هذه البحوث بصورة مبسطة فى منشورات أو عن طريق وسائل الاعلام على الجمهور للاستفادة منها .

وبذلك يرتبط البحث العلمى فى الجامعة بمشكلات التقدم والتنمية ، بدلا مما تلاحظه الآن من فتور فى نشاط البحث العلمى ومحدودية فعاليته فى مشروعات التنمية ، هذا بالاضافة الى قصور موارده المالية ، فتلاحم المؤسسات الاقتصادية مع الجامعة يتيح للأولى حل مشكلات الانتاج على أسس علمية ، بينما يتيح للثانية وهى الجامعة التمويل المناسب .

٤ - إن بدء العمل بنظام الجامعة المفتوحة فى جامعة أسيوط وغيرها من الجامعات يعد نواة لتحقيق أهداف التعليم العالى خارج نطاق المؤسسات التعليمية ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠ .
(٢) على على عبدربه ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .
(٣) حامد عمار ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .
(٤) نفس المرجع ، ص ٨٧ .

ولكنه فى تجربته الاولى قاصر على التعليم النظامى للطلبة والطالبات الذين لم يقبلوا فى الجامعة ، مع ان الفكرة الاساسية للجامعة المفتوحة هى إتاحة الفرصة " لراغبى الخبرة" ، فى قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، والذين يرغبون فى متابعة التقدم فى مجال عملهم أو التغيير الى مجال عمل آخر مختلف عنه أو ذو صلة به لكى يحققوا ما يصبوا اليه ، وهذا له مردود اقتصادى واجتماعى للمجتمع المحلى ، وايضا لمشروع الجامعة المفتوحة حيث يوفر المال اللازم للإنفاق والتوسع فيه . نطمح فى دراسة بحثية لهذا الامر تمهيدا لنشر مظلة التربية الممتدة لتشمل هذه الفئة من أبناء المجتمع سواء كانوا عاملين أو متعطلين ؛ ويجب أن يركز البحث على أمكانية اعفاء العاطلين من خريجى الجامعة من غير القادرين ماديا من المصروفات فى مقابل المشاركة بجهدهم الذاتى فى بعض الانشطة أو بأى أسلوب آخر قد تخرج به الدراسة البحثية المتأنية لتوفير المال اللازم للتمويل .

٦- التلاحم بين الجامعة والمؤسسات والشركات الاستثمارية حيث تقوم الاولى بأجراء البحوث للمؤسسات وفى مقابل عائد مالى للجامعة مما يساعدها على التطور وزيادة الانتاج والتوسع، وهذا يتيح فرص أفضل للعمالة تستوعب نسبة من القوى غير العاملة ويساعد فى تنمية المجتمع المحلى ، ويوفر ايضا المال اللازم للجامعة للتوسع فى الخدمات التعليمية واجراء البحوث وتشغيل نسبة من الباحثين وهذا له عائد اقتصادى واجتماعى على كل من الفرد والمجتمع .

تلك بعض المقترحات التى يمكن اخذها فى الاعتبار عند وضع خطة عمل لزيادة فاعلية دور الجامعة فى معالجة مشكلات المجتمع على المستوى القومى والمحلى وهى ليست قاصرة على مشكلة البطالة وانما طوعت للاستخدام لعلاج هذه المشكلة .

ونتائج البحوث يجب ان توضع تحت أعين المسئولين عن التخطيط التعليمى بصفة عامة والتخطيط الشامل للتنمية بصفة خاصة ، لانه بدون تخطيط وعلى أسس سليمة وبناء على معلومات وبيانات دقيقة لا يمكن للتعليم ان يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة .

يتضح من العرض السابق أهمية البحث العلمى كوظيفة من وظائف الجامعة لها اهميتها ومردودها فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكى تؤدى الجامعة دورها على الوجه الاكمل فى التنمية يجب أن تعمل الجامعة على مد خدماتها للعاملين والمتعطلين معا حيث أن برامج الجامعة بوضعها الحالى لا تؤهل لممارسة العمل وهذا يقودنا الى الحديث عن الوظيفة الثالثة للجامعة وهى تقديم الخدمات للمجتمع .

٣- المحور الثالث: خدمة المجتمع:

من أهم وظائف وأهداف الجامعة تقديم برامج التدريب أثناء الخدمة للعاملين بالمهن المختلفة وللمستويات المختلفة ، بهدف التزود بالمعارف والمعلومات .

واكتساب المهارات ، والتدريب على أحدث الأساليب والطرق فى المجال المهنى، ورفع مستوى الكفاية الانتاجية فى جميع التخصصات فنية وادارية واجتماعية ، مما يساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذلك " يمكن العمل على ايجاد مراكز تدريبية أثناء الخدمة ملحقة بالجامعات ، وكذلك اعداد دورات تدريبية لاعادة التأهيل للخريجين تتصف بالفاعلية فى تحقيق أهداف التطوير المهنى"(١) . لذلك تأمل هذه الدراسة أن يحقق أنشاء مثل هذه المراكز تحت اشراف اساتذة الجامعة وامكانياتها فى سد النقص والعجز فى مستوى الكفاءة المهنية لخريجى الجامعات من ناحية ، وامدادهم بالجديد فى مجال العمل كنتيجة للتغيير العلمى والتكنولوجى السريع والانفجار المعرفى ، بحيث يمكن القول عندئذ أن يوضع الشخص المناسب فى المكان المناسب .

ويمكن لهذه المراكز التدريبية أن تعيد تأهيل العاطلين من خريجى الجامعات والمعاهد العليا واكسابهم المهارات اللازمه لممارستهم العمل ، وضمانا لجودة التدريب يجب السماح بالتدريب الميدانى والعملى فى مواقع النشاط الاقتصادى كجزء لايتجزأ من برنامج التدريب المعد لتأهيلهم لممارسة المهنة فلا يكتفى فقط بالمختبرات والورش داخل الكليات ، والتدريب فى مواقع العمل يكسب الخبرة الحقيقية فى مجال العمل الفعلى ويحقق التلاحم المطلوب بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فى البيئة المحلية .

وطبقا لطبيعة الأنشطة الاقتصادية المتوفرة فى البيئة بالاضافة الى مايمكن ايجاده من فرص عمل نتيجة للنشاط البحثى والثقافى الذى تقوم به الجامعة يكون التأهيل المهنى ، فعلى سبيل المثال اعادة تأهيل خريجى كليات الزراعة من المتعطلين على استصلاح الأراضى الصحراوية بحيث يركز البرنامج التدريبى على هذا الجانب مع توضيح نوعية المشاكل التى يمكن أن يواجهها كل منهم عندما يبدأ العمل ، وبذلك نؤهلهم فعلا للعمل فى أستصلاح الأراضى الصحراوية وهى كثيرة ومتوفرة فى جميع أنحاء مصر .

كذلك يمكن التدريب على أعمال الأختزال والآلة الكاتبة والمحاسبة والكومبيوتر واللغة الانجليزية أو العمل فى مجال الخدمات أو المعمار ، والمهم هنا ليس نوعية العمل بقدر مايحققه هذا العمل للفرد من انجاز ذاتى يشعره بقيمته وقدرته على العطاء وتحمل المسئولية بدلا من أن يعيش على هامش الحياة .

ولايقتصر تقديم الخدمات على التدريب فقط ، بل أيضا معالجة بعض المشاكل الخاصة ، كأن يساهم أساتذة كلية التربية بعمل برامج لتنمية وتنشيط البيئة ثقافيا ، أو أن يشارك أساتذة علم النفس فى مساعدة البيئة على انشاء مركز للصحة النفسية .

---

(١) حامد عمار ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

وحيث أن الأمية تعد أحدى المشاكل الهامة التى تواجهها معظم المحليات ، وفى الوقت نفسه أثبتت الأبحاث وجود علاقة سلبية بين الأمية ومستوى الأنتاج فكلما أرتفع مستوى التعليم ازداد الانتاج وازداد تبعا له مستوى دخل الفرد(١)، لذلك تشير نتائج البحوث الى اهمية دور معلم محو الامية ، والى أن الدورات التدريبية السريعة غير فعالة بالنسبة لهم(٢)، والى أن يتم رفع مستوى معلم محو الأمية الى مستوى خريجى الجامعة يمكن لمركز التدريب الملحق بالجامعة ان تخطط لدورات تدريبية على مستوى رفيع ليس للمدرسين فقط ولكن لجميع العاملين فى هذا المجال من مشرفين واداريين ، والعائد الاقتصادى والاجتماعى لمحو الامية سوف يدفع عملية التنمية المحلية والقومية أيضا ويساعد على حل مشكلة البطالة للخريجين .

من خلال هذا العرض ، قدمت هذه الدراسة بعض المقترحات التى تلقى بعض الأضواء على الدور الفعال الذى يمكن للجامعة أن تؤديه فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال الوظائف الأساسية للجامعة وهى التعليم والبحث العلمى والخدمات ، والجامعة تمارس العديد من هذه الوظائف وان كانت تنقصها الفعالية ويحتاج الى تركيز الجهد وتطوير خطة العمل والأخذ ببعض هذه المقترحات لأن التغير الحضارى مجهود ضخم يتطلب المواجهة الواعية الجادة ، والتعليم العالى هو القوة المحركة التى نأمل أن تنمى طاقات وامكانات الانسان المعاصر الى أقصى درجة ممكنة وان تحررها من القيود والاغلال التى كبلتها لسنون طويلة وأعاقت مشاركته الجادة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن .

خلاصة القول أن هذه الدراسة المتواضعة مجرد أفكار سريعة وخطوط عريضة عن دور الجامعة فى تنمية المجتمعات المحلية ، وأهمية التربية الممتدة فى الجامعة ونأمل أن نكون قد وفقنا فى عرضها .

التوصيات

من المعتاد أن يختم الباحث بحثه ببعض التوصيات التى قد تهم الباحثين فى هذا المجال ، وحيث أن الباحثين تعرضا لهذا الجانب عند مناقشة الوظيفة البحثية للجامعة فان مايقترحه الباحثان من توصيات متواضعة لاتركز بالدرجة الاولى على البحوث وانما تتعداها الى بعض الجوانب الادارية والتربوية التى قد تسهم فى ازدياد فعالية التعليم الجامعى فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبيئة وهى كالآتى :

---

(١) عبدالله السيد عبدالجواد ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٢) نجم الدين مختار أحمد عبدالله ، اعداد المعلمين بالتحصيل القرائى للدارسين فى مراكز محو الامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .

١ - اعادة النظر فى سياسة القبول فى الجامعة من حيث اعداد المقبولين وتوزيعهم على التخصصات المختلفة حيث تؤكد احصائيات وزارة القوى العاملة والتدريب وجود اختلالات نوعية لهيكل سوق العمالة الجامعية لدفعة الخريجين لعام ١٩٨١ فى وظائف القطاعين العام والحكومى ، وتشير الى وجود عجز دائم فى بعض التخصصات نذكر على سبيل المثال لا الحصر الفنون الجميلة ، الالسن ، الاعلام ، السياحة والفنادق.. الخ فماذا لايوجه الطلاب المقبولين فى الجامعة الى هذه التخصصات كبديل لما يحدث بعد التخرج من الجامعة الى العمل فى قطاع السياحة والفنادق بدون تأهيل مهنى لهذا العمل .

٢ - ربط التخطيط للتعليم بصفة عامة والعالى بصفة خاصة بالتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمل موازنة بين المعروض من فرص العمل والاعداد والتخصصات والكفاءات المطلوبة من الموارد البشرية حتى لايهدر الانفاق على التعليم العالى بدون عائد يذكر لسنوات طويلة من البطالة قد تشكك فى المردود الاقتصادى والاجتماعى للتعليم .

٣ - اعادة النظر فى نظم التعليم الجامعى غير المؤهلة بصورتها الحالية للعمل المهنى والتركيز على الجوانب التطبيقية والاهتمام بربط التعليم بالمشكلات البيئية وتنمية القدرة على البحث عن المعرفة لدى الطلاب بدلا من التركيز على حفظ الحقائق والمعلومات التى تتغير باستمرار نتيجة للانفجار المعرفى والثورة العلمية والتكنولوجية .

٤ - انشاء قسم للتربية الممتدة فى كل جامعة يضم أساتذة متخصصين فى مجال تربية الكبار والتربية الممتدة ADULT and Extension Education يقومون بالاشراف على برامج التربية الممتدة لتدريب الخريجين المتعطلين او اعادة التدريب للعاملين وتجديد الشهادات ، بالاضافة الى اجراء البحوث العلمية لتوسيع خدمات الجامعة الى قطاعات عديدة من المواطنين ويزيد من فعالية التعليم العالى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبيئة المحلية .

٥ - اجراء بحث عن العائد الاقتصادى لاعادة تأهيل خريجى الجامعة المتعطلين .

٦ - وضع خطط للبحث العلمى فى كل جامعة ترتبط بقضايا التنمية البيئية ، وتوظيف نتائج هذه البحوث فى حل مشكلات التنمية البيئية .

٧ - الاهتمام بتدعيم الروابط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فى البيئة المحلية ، بما يخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

هذه بعض التوصيات المتواضعة التى يأمل الباحثان أن تحقق للجامعة دورا فعالا فى اعادة تأهيل الخريجين والمساهمة بجهد فعال وايجابى فى خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال التربية الممتدة .

أولا: المراجع العربيـــة:

(١) أمينة أحمد حسن : التعليم الفنى للبنات فى مصر - نشأته وتطوره واحتمالاته المستقبلية ، رسالة ماجستير مقدمة لكلية البنات ، جامعه عين شمس ، ١٩٧٦ .

(٢) ج خوان كلماسوس ، (ت) محمود محمود ، "التربية والعمل : عرض للقضايـــا والتجارب الهامة" ، التربية الجديدة ، العدد الثانى عشـــر ، السنة الرابعة آب (أغسطس) ١٩٧٧ ، ص ٢٨ .

(٣) حامـد عمـار : دور التربية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهـــرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، اعمال الحلقـة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة ، ١٩٦٣ .

(٤) سعيد اسماعيل على وزينب حسن : دراسات في اجتماعيات التربية ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ .

(٥) صلاح الدين نامق : قضايا التخلف الاقتصادي . القاهرة . دار المعارف، ١٩٦٨ .

(٦) صلاح الدين نامق : نظريات النمو الاقتصادي ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٧ .

(٧) عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ط ٤ ١٩٨٢ .

(٨) عبد الحميد سليم : اليونسكو وتطوير تعليم الكبار. اليونسكو . مستقبـــل التربية ، العدد الثانى ، ١٩٧٧ .

(٩) عبد الله السيد عبد الجواد : الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للتربية والتخطيـط لاتجاهها. مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الـجامعى ، ١٩٨٨ .

(١٠) عبد المنعم شوقى : تنمية المجتمع وتنظيمه . بيروت . دار النهضة العربيـة ١٩٨٢

(١١) عبد الهادى ابو طالب : " دور التربية فى تنمية العالم الاسلامى وتضامنـــه مجلة الاسلام اليوم ، (المنظمة الاسلامية للتربية والعلـــوم والثقافة) ، السنة السادسة ، العدد السادس ، ١٩٨٨ .

١٢- على على عبد ربه : ازمة التعليم الجامعى وهيكل سوق العمالة والتنمية ، مـع استراتيجية مقترحة للحد من البطالة فى مصر ، القاهرة ، رابطـة التربية الحديثة ، مجلة دراسات تربوية ، المجلد الرابـــع - العدد ١٥ ، نوفمبر ١٩٨٨ .

(١٣) على فهمى العنتيل : مشاكل التنمية فى العالم العربى . القاهرة ، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .

١٤- محمد السيد حافظ عبد الرحمن : فاعلية العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تحديد مستويات وأنماط الحضرية : دراسة ديموجرافية عن المجتمع المصرى" ، دراسة سكانية ، السنة التاسعة العدد ٦٣ ، اكتوبر - ديسمبر ١٩٨٢ .

١٥- مصطفى عبد الرحمن درويش : بعض مشكلات المدرسة الابتدائية في ضوء الانفجار السكاني . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٤ .

١٦- ميكولاج روزاكوش ، (ت) حمدى احمد النحاس) " تكافؤ الفرص فى التعليم فى دول اوربا الشرقية" ، مستقبل التربية ، العدد الثانى ، ١٩٨٠، ص ٦١ .

(١٧) نجم الدين مختار أحمد عبد الله : اعداد المعلمين بالتحصيل القرائى للدارسين فى مراكز محو الامية ، رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .

ثانيا : المراجع الاجنبية

1- Hiemstra, Riger. The Older Adult and Learning. Linciln Nebraska Department of Adult and Continuing Education, University of Nebraska, 1975, P. 108.

2- Hemstra, Roger, The Educative Community. Lincoln, Nebraska; Professional Educators Publications, Inc., 1976, P. 108 .

3- Hiemstra Roger. Lifelong Learning. Lincoln; Hebraska: Professonal Educators Publications; Inc. 1976. P. 16.

4- Illich, Ivan, Deschooling Society. Middlesex. Behquin Bookd, P. 31.

5- Toffler, Alvin. Future Shock. New York; Random House, 1970, P. 10.